نشـرة الربـاط

الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

فريق الإعداد: الدكتور/ خالد واصف الوزني –الدكتور/ مغاوري شلبي موسى، الأستاذة / هدى حمودة إبراهيم

الافتتاحية

تنطلق الرباط في هذا العدد من العام الحالي ضمن صدورربع سنوي، بناءًا على قرار مجلس إدارة الجمعية، لتكون نشرةربع سنوية، موسعة، واستشرافية. وفي هذا الصدد تقدم نشرة الرباط وجبة من الأبواب المتنوعة وبمبادرات ريادية جديدة في مجالات متعددة، فمن ناحية تأتي ومضة العضوية لتوضح توجه الجمعية نحو الدخول بشراكات مؤسسية نوعية، عبر عضوية المعهد العربي للتخطيط- دولة الكويت، ليكون بادرة لعضوية المؤسسات المعرفية، التي تتواءم اهدافها وتوجهاتها مع ما تقدمه جمعيتنا من جهد معرفي، أكاديمي، علمي، وتطبيقي. وتقدم النشرة تعريف بانطلاق الدعوة للمشاركة في المؤتمر السنوي الثامن عشر للجمعية، والذي يتوقع أن ينطلق مع نهاية العام الحالي تحت عنوان "مستقبل الاقتصادات العربية: بين المربكات المفروضة والاصلاحات المنشودة"، والأمل أن يشكل المؤتمر بداية حقيقة لانخراط الباحثين في التفكير العملي والعلمي بالخروج بتصورات نحو سياسات قابلة للتطبيق في مجال التعامل مع المربكات العالمية التي تواجه المنطقة العربية، والاصلاحات المطلوبة، لا لمواجهة تلك المربكات فحسب، ولكن للمبادرة بتصور عربي نحو الاستفادة من الفرص التي تولدها تحديات تلك المُربكات. من ناحية ثانية، وفي نطاق تشجيع وتوسيع وتحفيز العضوية في الجمعية، فقد أظهرت "الرباط" توجهات الجمعية اليوم نحو توسيع العضوية عبر فتح أفاق انضمام شباب الباحثين في الشأن الاقتصادي لينضوي ضمن جنبات الجمعية طاقة شبابية جديدة، تكون مستقبل استدامة توجهات الجمعية المعرفية، والعلمية، والأكاديمية. ومن ناحية أخرى، يقدم عضو الجمعية، والاقتصادي في الجامعة العربية، الدكتور محمود فتح الله، في زاوية "مدونة الجمعية"، مقالاً نوعياً حول الاقتصاد الخطي والاقتصاد الدائري: تطبيقات عربية، وهو مقال يأتي في وقته في ظل التطورات العالمية المناخية، وتبعاتها على الاقتصاد العالمي. ومن جهة أخرى، في زاوية "اقتصاد دولة عربية"، يقدم عضو الجمعية الدكتور غازي العساف، إستاذ اقتصاديات الدفاع المشارك، والعميد المساعد لشؤون البحث العلمي في أكاديمية جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعية، الدوحة، اقتصاد دولة، كنموذج لاقتصاد عربي يستشرف طريقه من الرمال إلى الآمال، ليكون أنموذجاً لاقتصاد عربي يسعى نحو العالمية، أخيراً وليس أخراً، تتناول الرباط مجموعة من الموضوعات المتنوعة، والروابط المختلفة لمقالات، ومساهمات، وأخبار أعضاء الجمعية، وأعضاء مجلس إدارتها. وسنبقى في "الرباط" ننتظر منكم المساهمة برأي، أو بمقال، أو بمعلومة، أو بخبر عن نشاطاتكم كأعضاء، كما يسرنا استقبال التغذية الراجعة حول ما نقدمه في النشرة.

النشرة الخبرية

- قرر مجلس إدارة الجمعية في اجتماعه المنعقد في شهر مارس ٢٠٢٤ عقد المؤتمر الثامن عشر للجمعية، حول موضوع **(مستقبل الاقتصادات العربية: المربكات المفروضة والإصلاحات المنشودة)**، وذلك نهاية العام.
- قرر مجلس إدارة الجمعية في اجتماعه المنعقد في شهر مارس ٢٠٢٤ رفع رسوم واشتراكات العضوية بالجمعية لتكون كالتالي:
  - **العضوية العاملة**: ألفي جنيه مصري أوما يعادلها بالدولار الأمريكي.
  - **العضوية المنتسبة**: ألف جنيه مصري أوما يعادلها بالدولار الأمريكي.
  - **العضوية المؤسسية**: مائة ألف جنيه مصري أوما يعادلها بالدولار الأمريكي.

وعليه نهيب بأعضاء الجمعية بسداد اشتراكات العضوية المتأخرة.

كما قرر المجلس بحث إمكانية اتاحة عضوية للطلبة وصغار الباحثين والحاصلين حديثاً على الدكتوراة لتعزيز عملية انتماء هذه الفئات للجمعية وأنشطتها. وتحديد شروط الانضمام والرسوم الخاصة بهم.

- تشارك الجمعية في الإصدار الثامن من تقرير التنمية العربية بعنوان "دور البيانات وتوافرها في دعم عملية التنمية في الدول العربية"، وذلك بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط ومعهد التخطيط القومي ومنظمة الأوبك.

- اجتمع الدكتور أشرف العربي الأمين العام للجمعية مع الدكتور يحيي عبد الغفار عميد كلية العلوم الادارية بجامعة تعز اليمنية، وذلك يوم الأحد الموافق ١٨ فبراير ٢٠٢٤، وقد ناقش الاجتماع فرص تعزيز التعاون بين الجمعية وكلية العلوم الإدارية بالجامعة، ودعوة الجامعة للجمعية للمشاركة في المؤتمر الاقتصادي الأول للكلية، حول موضوع "الاقتصاد اليمني: الوضع الراهن وفرص التعافي"، الذي تزمع الكلية تنظيمه خلال الفترة (١٤- ١٧) أكتوبر/تشرين أول ٢٠٢٤ باليمن، تحت شعار "التنمية المحلية كمدخل لتحقيق التعافي الاقتصادي" ، واستعداد الجامعة لتحمل جميع نفقات المشاركين من الجمعية في المؤتمر، كما تم مناقشة طلب حصول بعض أساتذة جامعة تعز على عضوية الجمعية، وإمكانية حصول جامعة تعز على عضوية مؤسسية بالجمعية، وقد تم الاتفاق على تعميم الدعوة الخاصة بالمؤتمر المشار إليه على أعضاء الجمعية، والإعلان عنه على الموقع الإلكتروني للجمعية، وتعاون الجمعية مع الكلية في تحكيم أبحاث المؤتمر، وقيام الجمعية بدراسة وإنهاء الإجراءات الخاصة بحصول بعض أساتذة جامعة تعز على عضوية الجمعية، وقيام جامعة تعز ببحث إمكانية تقدمها بطلب للحصول على العضوية المؤسسية بالجمعية.
- صدر العدد الجديد من مجلة "بحوث اقتصادية عربية" (المجلد ٣٣، العدد ١ مارس ٢٠٢٤) والذي يتضمن أربع مقالات بحثية، ويمكن الاطلاع على الأعداد السابقة للمجلة من خلال الموقع الإلكتروني للمجلة.

ومضة عضوية

ومضة العضوية في هذا العدد من نشرة الرباط حول أول مؤسسة تحصل على العضوية المؤسسية بالجمعية، وهو المعهد العربي للتخطيط، حيث تفخر الجمعية العربية للبحوث بأن يكون هذا المعهد العريق من أعضائها، فالمعهد العربي للتخطيط مؤسسة عربية إقليمية مستقلة غير ربحية، مقرها دولة الكويت، وترجع الخلفية التاريخية للمعهد إلى عام ١٩٦٦م، حيث أنشأت حكومة الكويت معهد الكويت للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الأوسط كمؤسسة كويتية مستقلة، وذلك وفقا للاتفاقية التي عقدت آنذاك بين حكومة دولة الكويت وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبعد انتهاء مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٨٠، تم الاتفاق بين الحكومات العربية المؤسسة للمعهد على إقرار المعهد العربي للتخطيط كمؤسسة عربية مستقلة لا تهدف للربح.

وتركز رؤية المعهد على أن يؤدي مهامه كمؤسسة عربية إنمائية فاعلة يتسم أداؤها بالتميز والجودة لدعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية، وأن يكون المعهد واحداً من بيوت الخبرة المتميزة على المستويين الإقليمي والدولي لتقديم مختلف الخدمات الإنمائية وتطبيق قواعد وأسس التخطيط الإنمائي السليم وفقا لأفضل الممارسات الدولية، وتركز رسالة المعهد على تنمية القدرات البشرية وتعزيز الأداء المؤسسي وتحسين أداء التخطيط الإنمائي في الدول العربية من خلال تقديم الخدمات والبرامج ذات الطابع الإنمائي التي تتناسب مع التطورات والتحديات التي يشهدها العمل الإنمائي العربي، وتتلخص أهداف المعهد في الآتي:

- دعم جهود التنمية العربية وإعداد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- مساعدة صناع القرار في الدول العربية على صياغة استراتيجيات تنموية عامة وقطاعية.
- الارتقاء بمستوى الكوادر البشرية الوطنية في الدول العربية من خلال اكسابهم مهارات متخصصة تسهم في تنمية قدراتهم في إدارة التنمية والتخطيط.
- توفير الخبرات العلمية والعملية التي تساعد الدول العربية على مواكبة وتفهم آخر التطورات في مجالات التخطيط والتنمية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية.
- تيسير عمليات البحث والتحليل الاقتصادي وتحليل المعلومات لصناع القرار والباحثين العرب للاستنارة بها في ترشيد قراراتهم والارتقاء بنوعية البحوث والدراسات في مجالات التنمية والتخطيط.
- انشاء شبكة من الخبراء والمتخصصين العرب في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتيسير عملية تبادل الخبرات والتجارب العلمية والعملية بين الدول العربية في هذه المجالات.
- نشر المعرفة والتوعية بالقضايا ذات الصلة بالتنمية في الدول العربية، وتوفير قواعد البيانات والمعلومات في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

وبخبرة تزيد عن الأربعين عاماً، يعمل المعهد كبيت خبرة عربي في مجالات اختصاصاته لتلبية احتياجات الدول العربية من الخدمات الانمائية. ففي مجال التدريب مثلاً يُقدم المعهد من خلال خطة نشاطه السنوي عدد كبير من البرامج التدريبية التي يتم تطويرها سنوياً بما يتناسب مع آخر المستجدات التنموية الدولية، وبحيث تركز على المهارات والقدرات ضمن إطار التنمية المستدامة.

ومن خلال سعي المعهد لتطوير قدرات الشباب العربي والتشجيع على الابتكار وريادة الأعمال، أنشأ المعهد عام ٢٠١٤م مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويُعتبر هذا المركز التابع للمعهد أول مركز إقليمي عربي متخصص في مجال تنمية ريادة الأعمال وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعمل على تقديم مجموعة من الخدمات التدريبية والاستشارية وخدمات الدعم الفني والنشر من أجل الارتقاء بمستوى المؤسسات الحكومية ومؤسسات النفع العام العاملة في مجال تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المختصة بالعمل الريادي والإبداع والابتكار. وفي مجال المعلوماتية ونشر الفكر التنموي، قام المعهد بإنشاء مركز المعلومات، وهو مركز إلكتروني متكامل يهدف إلى تقديم الدعم المعلوماتي للمتدربين والباحثين وذوي الاختصاص والاهتمام بشؤون التنمية الاقتصادية.

ويمكن معرفة المزيد عن المعهد وبرامجه من خلال موقعه الإلكتروني

المعهد العربي للتخطيط بالكويت

أخبار أعضاء الجمعية

- ألقى الدكتور محمود محي الدين، رئيس مجلس إدارة الجمعية محاضرة في المؤتمر الثاني عشر للبيئة والتنمية في الوطن العربي بجامعة أسيوط تحت عنوان (في التنمية المستدامة والأزمات الاقتصادية: كيف يسهم نهج الاستدامة طويل الأجل في التصدي للتحديات الراهنة في الوطن العربي)، وذلك بحضور محافظ أسيوط ورئيس جامعة أسيوط.

- استضافت وزارة الشباب والرياضة المصرية الدكتور أشرف العربي الأمين العام للجمعية في حوار مفتوح مع الشباب، للحديث عن (الاقتصاد المصري بين الحاضر والمستقبل في ظل الأزمات المحيطة)، وذلك في إطار جهود الوزارة لتعزيز وعي الشباب المصري بالقضايا الدولية والتنمية السياسية للشباب من خلال الحوار والنقاش المجتمعي مع قادة الفكر والمسؤولين التنفيذيين في مؤسسات الدولة.

- شارك الدكتور خالد حنفي، عضو مجلس إدارة الجمعية وأمين عام اتحاد الغرف العربية في الاجتماع الخامس المشترك للغرف العربية والتركية، بحضور وزير التجارة والصناعة المصري، ورئيس اتحاد الغرف العربية، ورئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، ورئيس اتحاد الغرف والبورصات التركية، وامين عام اتحاد الغرف التجارية المصرية.

- شاركت الدكتورة عادلة رجب عضو مجلس إدارة الجمعية، ومنسق وحدة بحوث ودراسات الهجرة في حفل توقيع وزيرة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج، ورئيس جامعة القاهرة على بروتوكول تعاون بشأن المشاركة في الأنشطة والتدريب والندوات وبرامج التوعية بمجالات الهجرة والتنمية بالتعاون مع وحدة بحوث ودراسات الهجرة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

- استقبلت وزيرة الدولة لشؤون التنمية الإدارية في الحكومة اللبنانية وفد المعهد العربي للتخطيط العضو المؤسسي بالجمعية، وقد تم خلال اللقاء مناقشة أوجه التعاون بين الوزارة والمعهد والخدمات الإنمائية التي بإمكان المعهد تقديمها لصالح الوزارة والحكومة اللبنانية.

أهم الروابط

الموسم الثقافي للجمعية

- قدمت كل من الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية وجمعية الشرق الأوسط الاقتصادية حواراً بين الأستاذ الدكتور/ هومي خاراس، زميل رئيسي بمركز التنمية المستدامة، بروكينجز، والأستاذ الدكتور/ محمود محي الدين، رئيس الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، وجمعية الشرق الأوسط الاقتصادية، لمناقشة الكتاب المعنون بـ"صعود الطبقة الوسطى على مستوى العالم: كيف يمكن للبحث عن الحياة الكريمة أن يغير العالم؟

- عقدت الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع معهد التخطيط القومي نشاط مشترك (الموسم الثقافي للجمعية وصالون معهد التخطيط القومي) محاضرة قدّمها الأستاذ الدكتور/ محمود محي الدين، رئيس الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، وجمعية الشرق الأوسط الاقتصادية عن الحروب والديون والعملة الصعبة.

- طلب الانضمام لعضوية الجمعية (English) (العربية)

- للاطلاع على أنشطة الجمعية، يرجي زيارة موقعنا الإلكتروني

أخرى

مدونة الجمعية

من الاقتصاد الخطي إلى الاقتصاد الدائري
تجارب عربية

الدكتور/ محمود فتح الله
اقتصادي مصري بجامعة الدول العربية
عضو مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

الاقتصاد الدائري هو نظام اقتصادي يهدف إلى القضاء على الهدر والاستخدام المستمر للموارد من خلال إعادة الاستخدام والمشاركة والإصلاح والتجديد وإعادة التصنيع وإعادة التدوير بما يشكل حلقة مغلقة. يقلل هذا النظام من استخدام مدخلات الموارد إلى الحد الأدنى ويخفّض حجم النفايات والتلوث وانبعاثات الكربون. ويختلف هذا النظام عن الاقتصاد الخطي الذي يعتمد على نمو حجم الإنتاج والاستهلاك ومن ثم النفايات وما يترتب عليه من آثار سلبية على البيئة والتنمية من حيث إلحاق الضرر بالبيئة وتزايد حدة التغيرات المناخية، وهدر الموارد الطبيعية. وقد اعتمدت جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة في مارس ٢٠٢٢ القرار ١١/٥ الخاص بتعزيز الاقتصاد الدائري كمساهمة في تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين من خلال اتخاذ التدابير الخاصة بالتعاون بين القطاعين العام والخاص في تصميم المنتجات مع مراعاة دورة حياة المنتج من أجل تمديد عمر المنتجات، والإصلاح وإعادة الاستخدام، وضمان سهولة إعادة التدوير للمساهمة في كفاءة استخدام الموارد.

اهتمت الدول العربية بتطبيق معايير الاقتصاد الدائري، وترسخ هذا الاهتمام في قرارات الحكومات العربية التي تمثلت في إقرار الإستراتيجية العربية الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامان والخطة العشرية لها عام ٢٠٠٧-٢٠١٧ التي تهدف إلى تعزيز مفهوم الاستهلاك والإنتاج المستدامان في المنطقة العربية من خلال تشجيع استخدام المنتجات والخدمات الصديقة للبيئة والتي تكفل حمايتها، والحفاظ على المياه والطاقة فضلاً عن غيرها من الموارد الطبيعية. ويشرف على متابعة وتنفيذ هذه الاستراتيجية مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في جامعة الدول العربية،

كما تعمل الدول العربية على تنفيذ مشروع الاستراتيجية الاطارية لإدارة النفايات الصلبة في المنطقة العربية الذي جاء بتكليف من القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية الرابعة التي عقدت في بيروت عام ٢٠١٩.

هناك أيضاً جهود وطنية كبيرة في عدد من الدول العربية في مجال تطبيق معايير الاقتصاد الدائري حيث كانت مصر ضمن الدول التي حققت نموًا ملحوظًا في تقوية حجم اقتصادها الدائري وفقا لتقرير الاقتصاد الدائري ٢٠٢٠. وأبرز التقرير أن مبادرات رواد الأعمال في إعادة تدوير المخلفات وتفعيل دور الدولة يمهدان الطريق لنمو الاقتصاد الدائري في مصر، حيث وضعت وزارة البيئة استراتيجية للانتقال إلى الاقتصاد الدائري في عدة قطاعات والتي تعمل على إعادة تدوير المخلفات التي تبلغ أكثر من ٢٦ مليون طن سنوياً، وتخصص نحو ٢٠٪ منها لإنتاج الكهرباء، و٦٠ % لتصنيع الأسمدة والوقود البديل، و٢٠٪ يتم دفنها. ويبلغ إجمالي الفرص الاستثمارية لتنفيذ مشروعات لإنتاج الكهرباء من المخلفات ما يزيد عن ٩٧٤ مليون دولار، ونحو ٣١٩ مليون دولار لتنفيذ مشروعات إنتاج الأسمدة والوقود البديل، وتهدف وزارة البيئة لإعداد البنية الأساسية والمحطات الوسيطة وانشاء المدافن الصحية للتخلص من النفايات حتى عام ٢٠٢٧ بالتعاون مع وزارة الإنتاج الحربي والهيئة العربية للتصنيع. وبموجب قرار اجتماع مؤتمر الأطراف الثالث لاتفاقية بازل بشأن نقل المخلفات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها، فقد تم اختيار مصر لتكون البلد المضيف للمركز الإقليمي للتدريب ونقل التكنولوجيا في الدول العربية وتشمل المهام الرئيسية للمركز بناء قدرات الدول العربية في مجال إدارة المخلفات الخطرة، وتنفيذ اتفاقية بازل، وجمع وإدارة ونشر المعلومات عن توليد المخلفات وإدارتها والتخلص منها في المنطقة. ويقدم أيضا المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية والتدريب للمسئولين عن التنفيذ والإدارة وإعداد قوائم الجرد الوطنية ونظم إدارة البيانات، وتقنيات التقليل من النفايات وإدارتها والتخلص الآمن، وتعبئة الموارد المالية والموارد البشرية.

أما المملكة العربية السعودية فقد اهتمت بشكل كبير بموضوع إعادة تدوير الكربون لما لذلك من أثر إيجابي على تقليل درجة تلوث البيئة وتخفيض انبعاثات الكربون، خاصة وأن السعودية تعتبر أكبر منتج للطاقة.

اقتصاد (دولة عربية)

الاقتصاد القطري: من الرّمال إلى تحقّق الآمال

الدكتور/ غازي إبراهيم العساف
استاذ اقتصاديات الدفاع المشارك
العميد المساعد لشؤون البحث العلمي
أكاديمية جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعية، الدوحة، دولة قطر

يُعتبر الاقتصاد القطري واحداً من أهم اقتصادات المنطقة العربية، إذ استطاعت قطر في زمن قياسي لم يتجاوز النصف قرن من تحقيق قفزات كبيرة في أبرز مؤشراتها الاقتصادية، لا بل وقد لازم الاقتصاد القطري نمو قوي وتنوّع متزايد في أغلب نشاطاته الإنتاجية. ويأتي هذا النمو بشكل أساسي من وفرة الموارد الاقتصادية وعلى رأسها الغاز الطبيعي والذي لعب دوراً محورياً في هذه القفزات وبخاصّة خلال العقدين الأخيرين واللذان شهدا نمواً كبيراً في أسعار البترول والغاز وكذلك الطلب عليهما.

لقد استطاعت قطر تحويل الطفرة التي حصلت في اكتشاف مواردها الطبيعية إلى رافعة فعّالة لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة في شتى المجالات، الأمر الذي جعل منها اقتصاداً مُزدهراً يمتلك قوة تمويلية كبيرة لتكون واحداً من أعلى مستويات دخل الفرد ليس فقط في المنطقة بل في العالم أجمع. حيث عززت الاحتياطيات المالية الهائلة التي تمتلكها قطر من عائدات النفط والغاز الطبيعي من القدرة على التوسّع في عدد من مشاريع البنية التحتية والتي كان لها عظيم الأثر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية خلال العقدين الماضيين، إذ كانت الاستثمارات الضخمة في قطاع النقل، بما في ذلك المترو والمطارات والموانئ وشبكات الطرق التي أُنجزت في وقت قياسي، الدور الأكبر في تسريع التوسع والتطوّر الحاصل في الاقتصاد القطري.

كما أنّ القوةّ المالية التي يتمتّع بها الاقتصاد القطري ساعدت في الدفع باتجاه مزيد من التنويع الاقتصادي والذي يُعتبر واحداً من أهم الأهداف الاستراتيجية للعديد من اقتصادات دول الخليج العربي. فعلى الرغم من توسع قطاع الطاقة، إلا أنّ قطاعات اقتصادية أخرى بدأت تلعب أيضاً دور الرافعة للتنمية الاقتصادية في البلاد، حيث يعتبر قطاع السياحة والخدمات المالية والصناعات الهايدروكربونية من أهم القطاعات الرائدة اليوم في الاقتصاد القطري.

علاوة على ذلك، يأتي الاقتصاد القطري اليوم كقوّة اقتصادية صاعدة تُسهم بقوة في الاقتصاد العالمي وبخاصة في ظل وجود واحد من أهم الصناديق السيادية الاستثمارية في العالم، والذي يمتلك استثمارات متنوعة من حيث النشاط وكذلك التوزيع الجغرافي ، حيث أظهرت البيانات الأخيرة والصادرة عن معهد صناديق الثروة السيادية بأنّ حجم أصول جهاز قطر للاستثمار قد تجاوزت ٥٠٠ مليار دولار خلال العام ٢٠٢٣، الأمر الذي يجعله في المرتبة التاسعة عالمياً، وهذا بدوره يُعزّز القوة والمتانة المالية للاقتصاد القطري ويوُسّع درجة التنويع الاقتصادي في مصادر دخل الدولة كأداة اقتصادية استراتيجية تُساهم في الحفاظ على المكتسبات واستدامة أكبر للاقتصاد القطري.

إنّ ثروة الغاز جاءت بكل قوّة لتحقق الآمال، فمواصلة النمو القويّ والمتنوّع للاقتصاد القطري خيرُ دليلٍ على التطوّر الكبير الذي شهده ويشهده هذا الاقتصاد العربي. فقد شهد الناتج المحلي الاجمالي لدولة قطر قفزات متتالية فاقت حد المعجزة ليرتفع وخلال خمسين عاماً من حوالي ٠,٥ مليار في العام ١٩٧٢ دولار متجاوزاً حوالي ٢٣٦ مليار دولار في العام ٢٠٢٢، الأمر الذي يعني أنّ الاقتصاد القطري واحد من الاقتصادات الصاعدة وبقوة ليس فقط في المنطقة والإقليم بل في العالم ككل، رغم العديد من التحديات والعقبات التي واجهها الاقتصاد القطري خلال هذه الفترة.

كتابات ومقالات لبعض أعضاء الجمعية

- **أحدث مقالات الأستاذ الدكتور/ جودة عبد الخالق**
  - يا حكومتنا «السنية» أين العدالة الاجتماعية؟، جريدة الأهالي المصرية في ٢١ فبراير ٢٠٢٤.
  - في رسالة إلى الرئيس: حذار من التعويم!، جريدة الأهالي المصرية في ١٤ فبراير ٢٠٢٤.
  - سيادة الرئيس.. إن عَوَّمْنا سنغرق!، جريدة الأهالي المصرية في ١٠ يناير ٢٠٢٤.
- **أحدث مقالات الأستاذ الدكتور/ محمود محيي الدين**
  - عن سواكن الطبقة الوسطى وهواجسها، جريدة الشروق، ٢١ فبراير ٢٠٢٤.
  - عن بشائر الذكاء الاصطناعي ونُذره، جريدة الشروق، ٧ فبراير ٢٠٢٤.
  - عن التوقعات والانطباعات وتنبؤات الاقتصاد، جريدة الشروق، ٢٤ يناير ٢٠٢٤.
  - من الأسبق في تفتت الاقتصاد العالمي؟ جريدة الشروق، ١٠ يناير ٢٠٢٤.
- **أحدث مقالات الدكتور/ خالد واصف الوزني**
  - الاقتصاد والطبقة الوسطى، جريدة البلاد ٣ مارس ٢٠٢٤.
  - الاقتصاد العالمي في قمة الحكومات، جريدة البلاد، ١٦ فبراير ٢٠٢٤.
  - اقتصاديات تصفير كربون البيروقراطية، جريدة البلاد، ٩ فبراير ٢٠٢٤.
  - فقاعة خدمة الدين، جريدة البلاد ٢ فبراير ٢٠٢٤.
  - هل هو عام كبح التضخم؟ جريدة البلاد، ٢٦ يناير ٢٠٢٤.
  - الاقتصاد والفرصة السكانية عربيا، جريدة البلاد، ١٢ يناير ٢٠٢٤.

تقارير اقتصادية عن الدول العربية: صدر حديثاً

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٢٣، صندوق النقد العربي.
- أثر تشديد السياسات النقدية في الدول المتقدمة على القطاع الخارجي للدول العربية، صندوق النقد العربي، يناير ٢٠٢٤.
- فجوة الإنتاج: بوصلة القرار الاقتصادي، صندوق النقد العربي، يناير ٢٠٢٤.
- نشرة ضمان الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد الرابع (أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٣)، ١٤ يناير ٢٠٢٤.
- الذكاء الاصطناعي التوليدي والقطاع الحكومي: كيف يمكن للجهات الحكومية تبني حلول الذكاء الاصطناعي عالية التأثير بشكل مسؤول؟ القمة العالمية للحكومات، فبراير ٢٠٢٤.
- تقرير حالة الإدارة الحكومية العربية: الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا البيانات، القمة العالمية للحكومات، فبراير ٢٠٢٤.
- OECD Economic Surveys: Egypt ٢٠٢٤.

فعاليات قادمة: مؤتمرات

- تعقد الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية مؤتمرها العلمي الثامن عشر في نهاية عام ٢٠٢٤، ولمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على الورقة الخلفية للمؤتمر على الموقع الإلكتروني للجمعية .

تنظم كلية العلوم الإدارية بجامعة تعز اليمنية حول " **الاقتصاد اليمني: الوضع الراهن وفرص التعافي)** خلال الفترة (١٥-١٧ أكتوبر / تشرين أول ٢٠٢٤)، ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع لرابط المؤتمر.

انضمام أعضاء جدد للجمعية

قرر مجلس إدارة الجمعية في اجتماعه المنعقد في شهر مارس ٢٠٢٤، قبول عضوية ١٩ عضو جديد من الاقتصاديين المشهود لهم بالكفاءة من داخل مصر ومن مختلف الأقطار العربية، وفيما يلي أسماء السادة الذين تم قبول عضويتهم:

عضوية عاملة:

أحمد علي خليفة
أحمد يوسف عيسى باش
أشرف جلال محمد عيد
ربا عبد الله الجارالله
سامح محمد عبد السلام قنديل
سيف سعيد السويدي
عبد الكريم عايد
علاء مصطفى عبد المقصود أبو عجيله
العنود على سعيد المعاضيد
عيد رشاد عبد القادرعبد المجيد
لانوارشرف الدين
محمد الجمال
مصطفى أبو السعود
مغاوري شلبي موسى
ميرفت أبو اليزيد سليمان عاشور
نورالدين بن لاغا
يحي عبد الغفار

عضوية منتسبة:

علاء محمد عبد الحليم
منال إبراهيم أحمد ابراهيم

ومجلس الإدارة إذ يهنئ الأعضاء الجدد، ويرحب بهذه النخبة المتميزة من الأعضاء ويتطلّع لمشاركتهم الفعّالة في جميع أنشطة الجمعية.